العلاقة بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية (العراق انموذجا)

أ.م.د جمال عزيزفرحان العاني * علياء حسين خلف الزركوش **

المستخلص :

تعد دراسة العلاقة التبادلية بين النمو الإقتصادي وقيم دليل التنمية البشريةعلى جانب كبير من الأهمية كوسيلة لمعرفة أثر كل منهما على الآخر ، وتعد العلاقة بين النمو الإقتصادي و التنمية البشرية هي علاقة طردية فيمكن ملاحظتها من خلال جانب التنمية البشرية في تنمية القدرات البشرية وأستخدامها لتحقيق النمو الإقتصادي ، والأفادة من ثمرات النمو الإقتصادي في توسيع خِيارات الناس ، ولقد تضمن البحث ثلاثة مباحث حيث أشتمل المبحث الأول على الإطار المفاهيمي لكل من النمو الإقتصادي والتنمية البشرية ,أما المبحث الثاني فقد تضمن قياس العلاقة بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية في العراق ، وجاء المبحث الثالث ليرسم العلاقة المستقبلية بين النمو الإقتصادي و التنمية البشرية في العراق ، وقد توصل البحث الى انه لا توجد علاقة تبادلية بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية وذلك لاعتماد النمو الإقتصادي على صادرات النفط الخام ، وبالتالي يكون النمو الإقتصادي مرهون بالسياسات الدولية ، في حين ان التنمية البشرية لا تشكل جانباً دافعاً للنمو الإقتصادي بقدر ما تشكل جانباً معتمداً عليه فقط في مجاراة الوضع الإقتصادي فضلاً عن أن البيانات ينقصها الدقة والتواصل .

Abstract :

The study of the correlation between economic growth and human development index are of great importance as a means to know the effect of each one on the , and the relationship between the economic growth and-geta human development is a direct correlation can Observation through the side of human development in the development of human capacity and use it to achieve economic growth, and benefit from the fruits of economic growth in expanding people's choices, and have included research three sections where included first topic on the conceptual framework of both economic growth and human development, while the second section has included measuring the relationship between economic growth and human development in Iraq ,to be mentioned third topic to draw Futuristic Relationship between economic growth and human development in Iraq, has reached search there was no correlation between economic growth and human development index, to adopt economic growth on exports of crude oil, and thus be Quartz depends international policies, while human development does not constitute aside impetus for growth the extent that the economic aspect dependent upon only to keep up with the economic situation as well as data that lacks precision and communication.

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحثة .
مقبول للنشر بتاريخ 2013/1/9

المقدمة :

يشكل النمو الإقتصادي ضرورة لضمان أهداف وتطلعات التنمية البشرية وان كان النمو الإقتصادي لا يمثل بالضرورة نهاية المطلوب من التنمية وان عدم وجوده غالباً ما يهدد بنهاية التنمية ، ويبرز موقع النمو الإقتصادي كونه لا يشكل خياراً فحسب ،بل يعد ضرورة لمسار التنمية ،وان أهميتهُ ترتبط بمستواه ونوعيتهِ ،وأستمراريتهُ في مساره ،ومستوى النمو الإقتصادي أنما يتمثل بمعدلات جيدة من النمو الإقتصادي ،أما النوعية المطلوبة للنمو الإقتصادي فهي تعود الى مسالة عدالة توزيع الدخل القومي أو الناتج القومي ،ونمط استمراريتهُ في مساره ،فهي تعني وجود أليات تصحيح أنحرافات مِساره التي توفرها الإدارة الإقتصادية والأجتماعية الفاعلة ،ويتشكل النمو الإقتصادي للعراق من خلال ثروته النفطية ، والتي تعد قاطرة النمو الإقتصادي في العراق ، مما جعله إقتصاداً ريعياً أحادي الجانب وذات تأثر شديد بما يحدث من متغيرات دولية ،كان لها أنعكاس على التنمية البشرية ولكن ليس بالضرورة ان تربطه به، اذ تحتاج الأخيرة الى إقتصاد متنوع بمصادرإيراداته من أجل الرُقي بالحياة الإنسانية وضمان تحقيق أهدافها .

فرضية البحث :

يفترض البحث وجود علاقة تبادلية بين النمو الإقتصادي وقيم دليل التنمية البشرية بحيث يؤثر أحدهما في الآخر وأ ن أستدامة أحدهما يؤدي الى أستدامة الاخر .

هدف البحث :

من أجل أثبات صحة الفرضية المذكورة فإن البحث يهدف إلى توضيح العلاقة بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية من ثم رسم المسارات المستقبلية للعلاقة بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية .

منهجية البحث:

أعتمد البحث المنهج الاستقرائي في تحليل العلاقة بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية مستخدماً ضمن هذا المنهج الأسلوب القياسي في تحديد نوعية تأثير العلاقة ما بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

يتخذ البحث حدوده المكانية والزمانية جمهورية العراق خلال المدة (1990-2010)وقد حصلنا على البيانات من وزارة التخطيط -دائرة الحسابات القومية والبرنامج الانمائي للامم المتحدة ، تقارير التنمية البشرية .

مشكلة البحث :

إن زيادة معدلات النمو الإقتصادي لا تصب في التنمية البشرية في العراق ،وان التنمية البشرية لا تؤدي الى زيادة النمو الإقتصادي في العراق.

هيكل البحث :

لقد جرى تقسيم هذه البحث الى ثلاثة مباحث واستنتاجات وتوصيات حيث يشمل المبحث الأول الإطار المفاهيمي لكل من النمو الإقتصادي والتنمية البشرية ، أما المبحث الثاني فقد كُرس الى قياس العلاقة بين النمو الأقتصادي ودليل التنمية البشرية في العراق ، فيما يشمل المبحث الثالث العلاقة المستقبلية بين النمو الإقتصادي و التنمية البشرية في العراق .

المبحث الأول
الأطار المفاهيمي

أولاً :مفهوم النمو الإقتصادي(The Concept Of Economic Growth)

يمكن تعريف النمو الاقتصادي أو التعبير عنه بالزيادة الكلية في إنتاج السلع والخدمات في منطقة ما خلال فترة زمنية وهو الناتج القومي الإجمالي ، وكذلك يمكن التعبير عنه بالإنتاجية أو الكفاءة ، وهو زيادة المخرجات لكل وحدة من المدخلات (القوى العاملة ورأس المال المادي) خلال فترة زمنية معينة [1].و هناك مفهوم آخر يرتبط ارتباطاً كبيراً بمفهوم النمو الإقتصادي ألا و هو معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج ، و هو الذي يحدد ذلك المعدل التي ترتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة ويتوجه أهتمام الدول بصفة أساسية على مسألة نمونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ،وهذا يؤدي الى أرتفاع متوسط دخل المواطنين في تلك الدولة [2]ويُعرف النمو الإقتصادي أيضاً بأنه الزيادة بأي مقياس في الإقتصاد وخلال الزمن ويمكن التعبير عنه بمصطلح التغير في آي مفهوم من مفاهيم الدخل القومي، الا أن مصطلح الناتج القومي الإجمالي (GNP)آي مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة واحدة،هو الذي يستعمل في أغلب الاحيان [3].و قد عُرّف النمو الإقتصادي في ادبيات النمو بانه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة و يعكس النمو الإقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة فكلما أرتفعت نسبة إستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وعلى مستوى جميع القطاعات الإقتصادية ، كلما ادى ذلك الى زيادة معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح [4].و يعد النمو الإقتصادي أحد الأهداف الإقتصادية الرئيس التي تسعى إليها جميع بلدان العالم من أجل تطوير إقتصادياتها و من أجل رفع مستويات معيشتها ، للوصول الى أعلى مستوى من الرفاهية،و مهما كان مصدر النمو الإقتصادي، فمن المهم ان نبين ما يتضمنه النمو الإقتصادي من إختيار بين البدائل، سواء كان مصدر النمو هو عن طريق التقدم التقني او عن طريق الزيادة في رأس المال المادي او رأس المال البشري ، فجميعها يفرض على المجتمع الإختيار بين أستخدام المواد الإنتاجية من أجل الأستهلاك الحالي او من أجل تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي لان النمو الإقتصادي يتطلب التضحية بالأستهلاك الحالي وتوجيه الجزء الأكبرمن الموارد الإقتصادية بأتجاه تنمية مصادر النمو [5] . وكذلك يُفسر النمو الإقتصادي على أنه النمو في قدرة النظام الإقتصادي على تلبية رغبات الأستهلاك الفردية والجماعية .اما كيفية تلبية الرغبات فقد تكون مشكلة تقنية تتطلب المحافظة على المنافسة واصرارها على تأمين السلع الخاصة [6] .

ومن أجل التعمق في مفهوم النمو الإقتصادي فلا بد من الأشارة الى ان النمو الإقتصادي لايعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي (GDP)بل يتوجب الأمر ، ان تكون الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي و بكلمات اخرى يكون معدل النمو الإقتصادي يفوق معدل النمو السكاني ففي كثير من الأحيان يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ،ألا ان نمو السكان يكون بمعدل أعلى مما يؤدي الى عدم ظهور هذه الزيادة في متوسط دخل الفرد ، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في بلد ما الا انه لم يحقق نمواً في مستوى معيشة افراده و شعبه [7] .و ان النمو الإقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ، أي على كم السلع و الخدمات التي قد يحصل عليها و لا يهتم بنوعية السلع والخدمات و لا يهتم بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية اخرى .فضلاً عن ان النمو الإقتصادي يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل

---

1 - C.S Benson, Perspestives on the economics of education , Houghton on miffin,Com , 1963.p8.

2 - القطيفي ,عبد العزيز، النمو الاقتصادي ، دار الكتب للطباعة و النشر ، بغداد ,1999 ,ص. 9

3 - D.C.Rogers and H.S. Ruchlin , Economics and education , New York , 1971.p12.

4 - عبد الرحمن ,اسماعيل ,وعريقات ,حربي محمد ,(مفاهيم و نظم اقتصادية)التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي ط 1,دار وائل للنشر , الاردن , 2004 ,ص.277

5 - العيسى ,نزار سعد الدين ,وقطف ,ابراهيم سليمان ,الاقتصاد الكلي ,مبادئ وتطبيقات ,ط1 ,دار حامد,عمان,2006 ,ص.43-44

6 - هيرش ,فريد ,القيود الاجتماعية للنمو الاقتصادي ,ترجمة رفيق جبور ,دمشق ,1982, ,ص.44

7 -القاضي ,عبد الحميد ,مقدمة التنمية و التخطيط الاقتصادي ,دار الجامعات المصرية ,مصر , 1975,ص.80

الحكومة[1]. و على الرغم من أن النمو الإقتصادي و ما ينتج عنه من تطور إقتصادي هو حصيلة عوامل إقتصادية و غير الإقتصادية ، الا أن معاييرهُ أصبحت إقتصادية بطبيعتها من دون أهمال لنواحيها النوعية الأخرى، و تشمل هذه المعايير على مقادير مثل الدخل القومي و توزيعه و معدل دخل الفرد ،و تراكم رأس المال وهناك معايير اخرى تشمل نمو السكان و صحة المواطنين والتعليم و العمر المتوقع و هي معايير ذات طبيعة أجتماعية اي انها ليست معايير إقتصادية صرفه ، و بذلك يكون النمو الإقتصادي انما هو عملية الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياه .و ان من المهم رصد النمو الإقتصادي وتسجيل ارقامه و لكن الأهم من ذلك هو اكتشاف اسباب ذلك النمو وعوامله بالتالي القدرة على تحقيقه وهنالك مجموعتان من العوامل تؤثران على النمو الإقتصادي وهما :

1-عوامل داخلية تؤثر في النمو الإقتصادي تتوقف على مدى أستخدام عوامل الإنتاج اذ ليس من الضروري مضاعفة عدد الآلات والابنية والعمال إذا ما اردنا مضاعفة الإنتاج في بلد ما او مؤسسة ما وهذه الحقيقة هامة وحيوية في ميدان التنمية الإقتصادية ، اذ يفترض ان يكون العمال الاضافيين لزيادة الإنتاج على مستوى من المهارة والأستعداد ويأتي ذلك من خلال التعليم الذي حصلوا عليه في المدارس والمعاهد والجامعات أو من خلال التدريب أثناء العمل ومن هنا نرى أن حجم القوة العاملة وحده لا يحدد إنتاج الإقتصاد وانما يحدده قبل ذلك المستوى الفني والجيد للآلات المستخدمة في الإنتاج و يعتبران من نتاج التربية والتعليم والتي من خلالها يتم رفع المستوى الفني للعمال والى صنع الالات الجيدة والمعقدة وبذلك تكون الاموال التي توضع في عملية التربية والتعليم في مرحلة معينة تمكن الإقتصاد في مرحلة لاحقة ان ينتج إنتاجاً أكبر[2].

2-عوامل خارجية وتشمل هذه العوامل قوانين الدولة المنظمة للشؤون الإقتصادية خاصة كالضرائب وقوانين تشجيع الاستثمار وغيرها وتشمل ايضاً الأستقرار السياسي الذي يسهل عملية النمو الإقتصادي ويدعمه[3].

ويدعمه[3].

ثانياً :مفهوم التنمية البشرية (Human Development Concept)

لقد لعب برنامج الأمم المتحدة الانمائي دوراً في تبني و ترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت لأول مرة عام 1990و تُعرف التنمية البشرية على انها عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة امام الناس و من حيث المبدأ يمكن ان تكون تلك الخيارات بلا حدود وان تتغير عبر الزمان و أهم هذه الخيارات هي ان يحيا الأفراد حياة طويلة و خالية من الامراض و ان يحصلوا على مستوى من التعليم و ان يحصلوا على الموارد التي تحقق لهم مستوى حياة أفضل [4] . فضلاً عن ذلك تمتعهم بالحريات السياسية و حقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته . ان التنمية البشرية موجهة الى الإنسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في تنمية المجتمع وانها تستهدف توسيع الخيارت من أجل الأرتقاء بنوعية الحياة .و ان مفهوم التنمية البشرية يختلف في طبيعتهِ عن بعض المفاهيم مثل تنمية الموارد البشرية وادارة الموارد البشرية و تخطيط الموارد البشرية ، اذ يعد مفهوم تنمية الموارد البشرية مفهوماً إقتصادياً قابلاً للحساب الإقتصادي ، بينما ينظر الى مفهوم التنمية البشرية على ان الإنسان هو مورد مبدع و متجدد لا تنضب طاقتهُ ، كما انه صانع للتمويل في الموارد الاخرى و موظف لها و بذلك تصح المقولة التي تشير الى ان الإنسان هو صانع التنمية و بناءاً على ذلك فان التصور المنطقي سوف يتجه الى الإنسان بكل مما تتطلبه احتياجاته من عوامل للتنمية [5] .ان التنمية البشرية لا تكتفي بمجرد زيادة الدخل ، فالدخل يعتبر خياراً واحداً من الخيارات التي يحرص الأفراد على تواجدهُ بل يعتبر نسبياً ذات أهمية أكبر من الخيارات الاخرى مثل مستوى معيشي لائق مستوى لائق من التعليم و مستوى لائق من الرعاية الصحية ، العيش في بيئة نظيفة مستوى ملائم من الدخل .

و هناك خيارات أساسية يجب توافرها ، متمثلة بالاتي :

---

1 - عجيمة ,محمد عبد العزيز ,و آخرون ,التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق ,النظريات –و استراتيجيات –التمويل ,الدار الجامعية ,الاسكندرية ,2007 ,ص. 77

2 - الراشدان ,عبد الله زاهي ,في اقتصاديات التعليم ,ط 3,دار وائل للنشر ,الاردن ,2008 ,ص. 50-51

3 - الحمش ,منير ,الاصلاح الاقتصادي بين اوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة و حق الشعوب في الحياة , ط1 , دار الرضا للنشر ,سوريا , 2003 ,ص.59

4 -الحمش ,منير ,الاصلاح الاقتصادي بين اوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة و حق الشعوب في الحياة , مصدر سابق ,ص.59

5 -عبد السلام ,عبد الناصر أحمد,هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج (العراق إنموذج) ,رسالة ماجستير ماجستير غير منشورة ,كلية الادارة والاقتصاد ,كوبنهاكن ,الدنمارك , 2009,ص43.

1-الدخل :يعد الدخل ركيزة أساسية ترتكز عليها ستراتيجية التنمية البشرية فمعظم الدول النامية التي تعاني من الفقر و أنخفاض مستوى المعيشة تسعى الى أعطاء اولوية لزيادة الدخل الحقيقي للأفراد [1] .

2-الصحة :فالرعاية الصحية تكفل للأفراد العيش حياة طويلة و صحية خالية من الأمراض والالم و هذا بالتالي سوف يسهم في تحسين في إنتاجية الفرد .

3-التعليم :تعتمد القدرة الإنتاجية لاي دولة على ما تمتلكه من رصيد من رأس المال البشري اذ تعد الموارد البشرية هي المكون الاساسي لثروة الامم و يعتبر الفرد محرك رئيساً نشط وفعال في العملية الإنتاجية ، فهو الذي يقوم بعمل التراكم في رأس المال و اكتشاف الموارد الطبيعية و كذلك بناء المنظمات و المؤسسات الإقتصادية والاجتماعية و السياسية [2] .

المبحث الثاني
قياس العلاقة بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية

الجانب التطبيقي وتحليل النتائج

يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على الخطوات المعتمدة في المنهجية القياسية من أجل تحديد العلاقة الكمية ما بين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية بمؤشراته الكلية(الدخل، الصحة، التعليم) ووفق الاتي :

أولاً : تشخيص الإنموذج :

تنص النظرية الإقتصادية عن وجود علاقة طردية ما بين النموالإقتصادي بأعتباره ظاهرة طويلة الأجل ودليل التنمية البشرية باعتباره مؤشر للرفاه يزداد فيه دور الدولة (دولة الرفاه)في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمستوى المعيشي .لذلك يمكن التعبير عن هذه العلاقة على وفق الصيغة الاتية .

$$HDI = f(G)$$

$$HDI = B_0 + B_1 G + u$$

حيث :

HDI = دليل التنمية البشرية (المتغير التابع)

G = معدل النمو السنوي (معدل نمو GDP) بالاسعار الثابتة لعام 1988 (المتغير المستقل)

B0= ثابت يعبر عن مقدار دليل التنمية البشرية عندما يكون معدل نمو GDP مساوياً للصفر

B1= معدل التغير في دليل التنمية البشرية عندما ينمو GDP بوحدة واحدة

U= المتغير العشوائي الذي يوضح المتغيرات الاخرى التي لم تأخذ بنظر الاعتبار في الإنموذج

ثانياً :تقدير الإنموذج

تم تقدير الإنموذج بأستخدام طريقة المربعات الصغرى OLSوبأعتماد برنامج Eviews.5وقد تم الحصول على النتائج الاتية :

2-1تقدير الإنموذج

$$HDI = f(G)$$

$$HDI = B_0 + B_1 G + u$$

---

1 - عبد الرحمن ، اسماعيل ، وعريقات، حربي محمد، (مفاهيم و نظم اقتصادية)التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي ,مصدر سابق ,ص.274

2 - تودارو ,ميشيل ,التنمية الاقتصادية ,تعريب و مراجعة محمود حسن حسين و محمود حامد ,دار المريخ , الرياض , 2006 ,ص. 365

جدول رقم (1)
تقدير النموذج للعلاقة بين النمو الإقتصادي بأعتباره متغيراً مستقلاً ودليل التنمية البشرية بأعتباره متغيراً تابعاً

Dependent Variable: HDI				
Method :least Squares				
Date :08/19/12 Time:06:05				
Sample :1990 2010				
Included observations:21				
Variable		**Coefficient**	**Std.Error**	**t-Statistic**
C		**1.046408**	**0.205442**	
5.093442	**0.0001**			
G		**-0.025685**	**0.007475**	**-3.436298**
0.0028				
R- Squared		**0.383280**	**Mean dependent Var**	
0.802476				
Adjusted R- Squared		**0.350821**	**S.D.dependent Var**	
1.096499				
S.E.of regression		**0.883468**	**Akaike in fo Criterion**	
2.680468				
Sum Squared resid		**14.82979**	**Schwarz criterion**	
2.779947				
Log likelihood		**-26.14492**	**F-Statistic**	
11.80814				
Durbin –Watson Stat		**1.171771**	**Prob(F-Statistic)**	
0.002768				

المصدر:الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)و(2)

تشير نتائج التقدير من الناحية الاحصائية الى أنه اذا ازداد النمو بمقدار وحدة واحدة ,فأن ذلك سيؤدي الى أنخفاض دليل التنمية البشرية بمقدار (0.03)وحدة .أما اذا كان معدل النمو (GDP)صفراً ,فأن دليل التنمية البشرية سيكون (1.05)وحدة .

ولبيان معنوية المعلمات المقدرة نجري مقارنة قيمة t المحتسبة البالغة (3.44)أكبر من قيمة t الجدولية البالغة (2.101)بمستوى معنوية 5%ودرجات حرية . (19)
عليه نرفض فرض العدم القائل ,بعدم تأثير النمو في دليل التنمية البشرية .ويمكن الحكم على معنوية المعلمة المقدرة من خلال Prob(القيمة الاحتمالية للاختبار) وهي أقل من . (0.05)ولمعرفة القوة التفسيرية (التوضيحية) للمتغير المستقل في تحديد التباين الكلي في دليل التنمية

البشرية نجد (R^2)يبلغ (38%)وهي نسبة ليست بالكبيرة مما يدل على أن هناك متغيرات تفسيرية مستبعدة من الإنموذج وتم شمولها وتضمينها في حد الخطأ حيث يبلغ . (62%)أما المعنوية الإجمالية للإنموذج المقدر فيمكن الحكم عليها من خلال أختبار . (F)فقد بلغت قيمة Fالمحسوبة . (11.81)وعند مقارنتها مع Fالجدولية البالغة (4.38)بدرجات حرية (19,1)للبسط والمقام على التوالي وبمستوى معنوية . 5%عليه نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ,والذي يؤكد على أن R^2 لا تساوي صفراً .ولتبيان فيما اذا كان الإنموذج يعاني من مشكلة الأرتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية نجد ان قيمة D.Wالمحسوبة البالغة (1.1 7)أقل من قيمة (d_1=1.22)بدرجات حرية (21)ولمتغيرمستقل واحد . وبمستوى معنوية 5%مما يعني ان الإنموذج لا يعاني من مشكلة الأرتباط الذاتي مابين المتغيرات العشوائية .أما من الناحية الإقتصادية ,فأن نتائج التقدير تشير الى ان قيمة الميل (معلمة النمو) فقد كانت سالبة القيمة وهو ما لا يتفق مع منطق النظرية الإقتصادية .التي تتضمن وجود علاقة طردية ما بين النمو ودليل التنمية البشرية .الا ان ذلك قد يبدو مقبولاً في واقع الإقتصاد العراقي من ان نمو GDPقد لا يكون له تأثيرفي دليل التنمية البشرية .اي انه لا يسهم بصورة ايجابية في زيادة HDIسيما وان نمو الإقتصاد العراقي عموماً لا يتأتى من نمو القطاعات السلعية الاخرى (الزراعة، والصناعة التحويلية) أو زيادة الإنتاجية بل يتأتى من زيادة صادرات النفط الخام التي تعد المحرك الأساس لنمو القطاعات الخدمية كافة،الصحة والتعليم والبنى

التحتية وكذلك زيادة الدخل الفردي وهذا يعني ان النمو الإقتصادي ارتباطه في التنمية البشرية ضعيف جداً مما يقلل من أهمية النمو الإقتصادي في القطر .

2-2 تقدير إنموذج

$$G=f(HDI)$$

$$G=B_0 +B_1(HDI) +u$$

ويشير إنموذج التقديرالذي يبين العلاقة ما بين دليل التنمية البشرية بأعتباره متغيراً مستقلاً ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأعتباره متغيراً تابعاكما يعكسه الجدول رقم (2)نجد انه اذا ازداد قيمة دليل التنمية البشرية بمقدار وحدة واحدة فأن ذلك سيؤدي الى انخفاض في معدل نمو GDPبمقدار (14.9) وحدة .وتبدو هذه النتيجة غير منطقية ولا يعول عليها في تفسير العلاقة التبادلية ما بين النمو ودليل التنمية البشرية بالرغم من معنوية التقديرات الاحصائية للمعالم من حيث اختبار tومعنوية الإنموذج المقدر ككل ,كما يعكسه اختبار Fوكذلك الحال بالنسبة لمعامل التحديد R^2وفضلاً عن ان الإنموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الأرتباط الذاتي ما بين المتغيرات العشوائية.كما يعكسه اختبار . D.W

جدول رقم (2)

تقدير النموذج للعلاقة بين النمو الإقتصادي بأعتباره متغيراً تابعاً ودليل التنمية البشرية بأعتباره متغيراً مستقلاً

Dependent Variable:G			
Method :least Squares			
Date :08/19/12 Time:06:07			
Sample :1990 2010			
Included observations:21			
Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic Prob.
C	21.47147	5.808259	3.696714 0.0015
HDI	-14.92205	4.342478	-3.436298 0.0028
R- Squared	0.383280	Mean dependent Var	0.802476
Adjusted R- Squared	0.350821	S.D.dependent Var	1.096499
S.E.of regression	21.29418	Akaike in fo 46 Criterion	9.045138
Sum Squared resid	8615.404	Schwarz criterion	9.144616
Log likelihood	-92.97395	F-Statistic	11.80814
Durbin –Watson Stat	1.800575	Prob(F-Statistic)	0.002768

المصدر:الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)و(2)

وتجدر الأشارة الى ان دليل التنمية البشرية بمؤشراته التعليمية والصحية والدخلية هو انعكاس لحالة التطور الإقتصادي التي بلغها الإقتصاد .ففي حالة الإقتصاد المتطور ذو معدل نمو مرتفع يفترض ان يكون دليل التنمية البشرية هو الاخرمرتفع وفق المؤشرات العالمية .

اذ نرى هذا الدليل مرتفع في الدول المتقدمة (الولايات المتحدة ,والدول الاوربية)اذ يرتفع معدل نمو الإقتصاد وينخفض هذا الدليل في الدول النامية ولا يجاري مستواه في الدول المتقدمة وهي في الوقت نفسه تعاني من انخفاض معدلات نمو إقتصادها .

وبذلك تكون العلاقة بين النمو الإقتصادي والتنمية البشرية في العراق علاقة غير حقيقية ولايمكن التنبؤ بها فمسارات النمو الإقتصادي لا تصب في التنمية البشرية وكذلك فأن التنمية البشرية لا تؤدي الى زيادة معدلات النمو الإقتصادي وان النمو ليس له ارتباطات بالتنمية البشرية بشكل ايجابي.

المبحث الثالث
العلاقة المستقبلية بين النمو الإقتصادي والتنمية البشرية في العراق

تعد العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الإقتصادي من خلال جانب التنمية البشرية في تنمية القدرات البشرية وأستخدامها لتحقيق النمو الإقتصادي، والأفادة من ثمرات النمو الإقتصادي في توسيع خيارات الناس .وحتى نستطيع رسم مستقبل للعلاقة ما بين النمو الإقتصادي والتنمية البشرية يتوجب تحقيق الاستدامة في كل من النمو الإقتصادي والتنمية البشرية .

أولاً : النمو المُستدام :

لقد تزامنت مع تطور الأنماط التنموية العديد من الازمات الدولية منها أزمة النفط مطلع السبيعنات وأزمة المديونية مطلع الثمانينات والركود الثمانيني في الدول الصناعية، ذهبت دول العالم بعيداً بأتجاه الأنحياز لإقتصاد السوق مرة والإقتصاد المركزي مرة أخرى .وعلى الرغم من الأنجازات التي تظهر في بعض دول العالم الثالث الا أننا نجد الكثير من الأخفاقات التنموية بفعل النمو غير المُستدام [1].ومن هنا جاء الأهتمام بدعم النمو المُستدام وفي العراق كان النفط وما يزال وسيبقى إلى أجل ليس بقصير قوة إقتصادية وسياسية مهمة ودافعة لعملية التنمية وأستدامتها وكذلك يعد النفط موجهاً رئيساً للإقتصاد العراقي .ويمتاز النفط العراقي بمميزات تجعله يولد فرص لأستدامة النمو لو استغل بالشكل الصحيح و من أهم مميزاته ضخامة الاحتياطي النفطي وانخفاض تكاليف إنتاجه وارتفاع إنتاجية البئر الواحد و قلة العمق للابار مقارنة بالدول الاخرى [2] . و لكن من المهم ان ندرك الأثر الداخلي لعملية إنتاج النفط ضعيفة من حيث الاثر على العمالة و تحريك عوامل الإنتاج المحلية خلال عملية الإنتاج و بخلافه فإن الموارد المتحققة من تصدير النفط هي من الأهمية بحيث يتوجب على الدولة توجيهها ليس فقط لمجرد التشغيل و تمويل الأنفاق العام الذي يذهب نحو الأستهلاك و من هنا جاء التحدي الأكبر في عملية تحويل هذا المورد الى اداة يمكن من خلالها استدامة النمو و بالتالي استدامة التنمية البشرية و الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة من هذه الثروة، إن أنتهاج سياسات بناء رأس المال البشري وتحديث البنى التحتية وتنويع القاعدة الإنتاجية المحلية وتقليل الأعتماد على عائدات النفط الخام يمكن أن تدعم النمو الإقتصادي المُستدام وفي الحقيقة هذه تقع في صميم واجبات السياسة الإقتصادية التي ترسمها الدولة و للدولة دور إيجابي في توفير الدعم اللازم والضروري لتشغيل رأس المال البشري والمادي والاجتماعي [3]. ويتوجب على الدولة ان توجه أولويات الأنفاق الحكومي وجهات تتضمن توسيع نطاق الالتحاق بمراحل التعليم كافة وتوفير الخدمات الأساسية والرعاية الصحية الأساسية والمياه الصالحة والصحة العامة [4].

ومن هذا المنطلق يجب على الدولة أن تعمل على خلق البيئة الإقتصادية المؤاتية لدعم الحكومي بهدف تخفيض تشوهات الأسعار والتكاليف وتوفير الحوافز اللازمة لتشغيل الاسواق بشكل كفوء وأيجاد السبل الكفيلة بتوزيع الأصوال العينية توزيعاً عادلاً وأيجاد بيئة إقتصادية أساسية وتوفير الأستقرار الإقتصادي وضمان المنافسة التامة فضلاً عن توفير شبكات الأمان الاجتماعي وخاصة للفئات المحرومة [5]. وبذلك تكون خلاصة القول انه اذا ما قامت الحكومات بأستخدام مواردها الإقتصادية بكفاءة والعمل على زيادتها ومن ثم تحسين إنتاجيتها مع مرور الزمن وحافظت في الوقت نفسه على الحد الادنى من الانفاق الاجتماعي ووفرت عدالة في الفرص الإقتصادية المبنية على الإنتاجية سيكون أفضل لتحقيق التنمية البشرية المطلوبة [6].

---

1 - دوَاي ,مهدي صالح,التنمية البشرية المُستدامة مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين (العراق انموذجا),المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ,السنة التاسعة ,العدد (31) ,دار الكتب والوثائق ,بغداد , 2011,ص.55

2 - علوان ,ماري حمزة ,سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص ,بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية ,بيت الحكمة ,بغداد , 2009,ص .76

3 - United Nations Development Program (2003) ,Human Development Report 2003,p111.

4 - العنبكي عبد الحسين,الاصلاح الإقتصادي في العراق ,تنظير لجدوى انتقال نحو إقتصاد السوق ,دار الصنوبر للطباعة ,بغداد , 2008,ص.6

5 - United Nations Development Program (1993) ,Human Development Report1993,p31 .

6-United Nations Development Program (1992) ,Human Development Report1992,p19 .

ثانياً : التنمية البشرية المُستدامة :

بعد غياب العراق عن تقييمات الخبراء الإقتصاديين الدوليين نتيجة للظروف الأستثنائية التي مر بها العراق خلال العقود الماضية هذه الاوضاع والتراكمات التي خلفتها عقود من التاريخ المضطرب من الحروب والحصار والأحتلال كان لها الأثر في وضع العراق في خانة خاصة حيث كل التقييمات المتعلقة بإقتصاده ومؤشراته التنموية مرتبطة ومتأثرة بهذه الظروف .اذ نرى العراق يتراجع في ترتيبه حيث كان في عام (1990)ترتيبه (76)من أصل (130)دولة ويدل ذلك على عدم قدرة العراق في تحقيق تقدم في التنمية البشرية فضلاً عن تغير وضعية الدول الاخرى وتطورها [1].أن تقييم مستقبل التنمية البشرية لايمكن أن يُسقط أهمية التراث الفكري الذي خلفه منهج التنمية البشرية وعمق التأثير الذي تركه على مستوى العالم واذا كان للواقع تأثير في الفكر التنموي سُيكون له أثر على التنمية البشرية وسيكون للأدوار السياسية والإقتصادية التي يفرزها الواقع العالمي دورفي توجيه هذا المفهوم [2].وأن تقويم التنمية البشرية المُستدامة يتميز بأنه يدمج البعد الاجتماعي مع التنمية وبقوة فهو لايتضمن العمل على تمكين الافراد وتوسيع خياراتهم فقط وانما يشمل في الوقت نفسه المجموعات الأجتماعية والمجتمع ككل وليس الأفراد ولا يمكن فهم الاستدامة الا بأعتبارها هدفاً مجتمعياً ويوضح هذا المفهوم القدرات الاجتماعية من خلال تركيز هذا المفهوم على إعادة إنتاج المجتمع كله بحيث يشمل كل انواع الأنشطة الإقتصادية بما فيها الدور البالغ الأهمية التي تقوم به المرأة في النشاط الإقتصادي والاجتماعي .وأن التوجهات المستقبلية للتنمية البشرية في العراق تتطلب الاعتماد على استراتيجية الإنسان المفتوحة في خيارات برامج التنمية البشرية مع صراعات التحولات المجتمعية المعاصرة وخفض التباين بين فئات المجتمع، كذلك تنمية القدرات البشرية من أجل تحقيق تكافؤ الفرص لجميع افراد المجتمع [3].

ومن ثم أستخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الإقتصادي المنشود والأفادة من ثمار النمو الإقتصادي في تحقيق مزيداً من التنمية البشرية بطريقة متكررة ومستمرة.ومن أجل أن يكون النمو الإقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المُستدامة ينبغي توافر شروط منها :

1. **النهوض بالبشرمن خلال تحسين قدراتهم لتحقيق النمو الإقتصادي والأفادة من عوائده من قبل أفراد المجتمع بتوزيع عادل، من هنا جاء التأكيد على نوعية النمو الإقتصادي المطلوب ولزوم وجود الاليات الفاعلة من أجل توثيق العلاقة بين النمو الإقتصادي والتوزيع فالنمو يُفترض أن يعد نتيجة لخطة التنمية الرشيدة وليس هدفاً بحد ذاته ,ولقد عجز النمو في بلدان كثيرة عن الحد من الفقر ذلك لكونه كان بطيئاً او يتسم بالركود او ان نوعيتهُ وهيكله لم يكونا مناصرين للفقر بما فيه الكفاية .فالنمو لا يساعد على الحد من الفقر حينما تخرج من البلد أجزاء كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل نفقات عامة لا تستهدف النهوض بالتنمية البشرية ولا يحقق النفع للفقراء وجوهر ستراتيجيات التنمية البشرية المُستدامة يتعين ان تركز على مواضيع الحد من الفقر وايجاد فرص تشغيل وتكامل أجتماعي [4].**
2. **انه ليس كل نمو إقتصادي قادراً على تحقيق تنمية بشرية مستدامة حتى و إن كان جيداً فالنمو الذي يحقق لنا التنمية البشرية المُستدامة يتوجب ان يكون قادراً على توسيع فرص العمالة المنتجة ثم تحقيق العدالة في توزيع المنافع للتخلص من البطالة والفقر و بالتالي تحقيق تنمية إجتماعية رصينة أن تكون نوعية النمو الإقتصادي المطلوبة وفقاً لما يولده هذا النمو من فرصاً للجميع للمحافظة على الموارد الطبيعية دون تحميل الارض اعباء تقيدها (اي حماية البيئة و تجديدها) ان التنمية المُستدامة تهدف الى تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحيه ومحاربة الجوع، ومن المهم ان تصل الخدمات الضرورية والاساسية الى الذين يعيشون في المناطق النائية ويعانون من الفقر .ان التأثير على معدلات النمو الأقتصادي والاجتماعي وثقافة استخدام الموارد وتحديد انماط الأستهلاك ونشر الوعي البيئي في المجتمع مما ينمي مقدرتهم على حسن استغلال الموارد وعدم هدرها مما يؤمن حصة الجيل الحالي من الموارد من دون المساس بنصيب الأجيال القادمة[5].**

---

1 - برنامج الامم المتحدة الانمائي ,(2011)تقرير التنمية البشرية لعام,2011ص. 157

2 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية عام 2008، العراق، المطابع المركزية، ، , 2009ص41.

3-United Nations Development Program (1996) ,Human Development Report1996,p94.

4 - الدعمة ,ابراهيم مراد ,التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع ,دار المناهج للنشر ,عمان ,2008,ص.14

5 - العمراني ,فرح بشير خليفة,العلاقة المتبادلة بين التنمية المُستدامة والبيئة ,رسالة ماجستير ,كلية الادارة والإقتصاد ,جامعة بغداد ,2006,ص.119

ثالثاً :التحديات والفرص في الإقتصاد العراقي

1- تغلب على الإقتصاد العراقي سمات أرتفاع الأهميةالنسبية لمساهمة القطاع النفطي الى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ,وبالنظر الى أنه انتاج ريعي ويكون التحكم بأسعاره خاضع الى حد بعيد الى متغيرات خارجية (السوق النفطية) وما تحتويه من تأثيرات غير إقتصادية ,فإن التقلبات في ايراداته تكون واسعة وبالتالي تعد تأثيراته على تقلبات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مرتفعة ,ومن أجل ان يتمكن الإقتصاد العراقي من التنوع السلعي في صادراته وان يتمكن من استبعاد الصدمات الخارجية أو التخفيف من حدتها وأثارها، فأنه يفترض به السعي من أجل تحريرالتجارة من خلال أعطاء دور أكبر لإقتصاد السوق وهذا يعني عملية تخصيص الموارد في الإقتصاد الوطني وان لا يوجد تحفظ من الاثار غير المرغوبة التي تتولد من جراء ذلك وان تحرير التجارة سيعطي فرصة لنمو الصادرات وتحفيز الفجوة الخارجية من أجل احداث معدلات النمو المرغوبة .

2-الدور المحدود للقطاع الخاص في العملية التنموية بدلالة انخفاض نسب مساهمتُه في النشاط الإقتصادي وفي توليد فرص العمل وفي مواجهة الطلب المحلي لذلك يفترض إعطاء القطاع الخاص مسؤوليات الإنتاج والخدمات هذا فضلاً عن تيسير الاجراءات وازالة المعوقات 3- [1].ان الإقتصاد العراقي تكون فيه حصة مدخلات الإنتاج الوسيطة من مجموع استيرادات العراق كبيرة تشكل ما لايقل عن (35%)في المتوسط خلال الفترة السابقة (1988-1990)وتشكل السلع الراسمالية ما يقارب (27%)والباقي سلع استهلاكية معمرة وغير معمرة ,تكمن الخطورة في ان الترابط بين القطاعات الإقتصادية والخارج كان علنياً (مكشوفاً)وهذا ناجم عن ضعف البناء الإقتصادي الذي يتسم بعدم وجود درجة ملموسة من الترابطات الخلفية والامامية ما بين القطاعات الإقتصادية المحلية حيث كشفت جداول المستخدم –المنتج في الإقتصاد العراقي لعام 1988بأن الجزء المتورد من المستلزمات السلعية المستخدمة في قطاع الصناعات التحويلية شكل نسبة (53%)من مجموع استخدامات هذا القطاع من المستلزمات السلعية و (47%)من القطاع نفسه وان هذه النسبة الاخيرة ايضاً فيها مدخلات انتاج مستوردة وهذا يفسر لنا التدهور في الانشطة الإقتصادية في العراق في مرحلة الحصاروما بعده .هذا ويعبر ذلك عن وجود اختلالات هيكلية ناجمة عن ضعف الترابط ما بين القطاعات الإنتاجية المحلية والتي ما يزال يعاني منها العراق [2].

4-ما يزال معدل النمو السكاني في العراق مرتفعاً كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل الخصوبة الكلي كذلك ارتفاع معدلات الاعالة في الإقتصاد العراقي اذ يبين الواقع الديموغرافي ان أكثرمن 70%من سكان العراق هم مستهلكون والبقية منتجون تقع عليهم مسوولية إعالة الفئة المستهلكة في الإقتصاد وكذلك سلبية أثر ارتفاع درجة التحضر على أتجاهات التشغيل في العراق اذ أثبتت المعطيات الاحصائية على تمركز قوة العمل في الانشطة غير السلعية وذلك على حساب الانشطة السلعية مما أدى الى تضخمها .

5-أما من أهم وأكثر التحديات الأجتماعية تأثيراً في الإقتصاد العراقي والمجتمع ظاهرة البطالة والتي تشكل حسب المسوح الاحصائية حوالي (15.3%)في عام 2008وتعد مشكلة البطالة من المشكلات الخطيرة التي لها انعكاسات سلبية على الصعيد الإقتصادي والاجتماعي والسياسي والامني ,اذ يشكل عنصر العمل أهم عنصر قادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الانتاج (الارض ,التنظيم ,راس المال) لخلق الإنتاج السلعي والخدمي .وان البطالة في العراق تكون على مستويات كافة، اذ لا تفرق بين خريجي الجامعات وبين العاطلين عن العمل من غير حملة الشهادات وأن بطالة الشباب المتعلم تعتبر إهدار لاموال الدولة ولذلك يفترض إيجاد نظم معلومات بشأن سوق العمل وليس مجرد بيانات متعلقة بالبطالة ويمكن الاستفادة من نظم المعلومات في ايجاد الحلول والمعالجات للعمالة بشكل فعال وكفوء [3].

6-من التحديات الاخرى التي تؤثر على التنمية البشرية المسُتدامة وعلى قدرات الإنسان وسبل تمكينه أداة في غاية الأهمية الا وهي التعليم ،فالعراق ما يزال يعاني من وجود عجز كبير في اعداد المدارس وأرتفاع نسبة المدارس ذات الدوام المزدوج والثلاثي وكذلك الحال اذ ما نظرنا الى التعليم العالي الذي اخذ بالتوسع الافقي في الجامعات والذي ادى تتطوره الكمي على حساب التطور النوعي [4]

---

1 - النجفي ,سالم توفيق,بيئة الاقتصاد العراقي (أشتراكية السوق)مقاربة اقتصادية لما بعد الحصار ,بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الإقتصادية ,ط 1 ,بيت الحكمة ,بغداد,2002 ,ص. 224

2 - حمادي ,اسماعيل عبيد,الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة,رؤية في مستقبل الإقتصاد العراقي مركز العراق للدراسات ,ط3 ,بغداد , 2007,ص.42

3 - الناصح ,أحمد كامل ,واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012في العراق المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية في كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ,السنة التاسعة ,العدد (28) , 2011,ص.137

4 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,خطة التنمية الوطنية , 2010-2014ص.120

وهكذا تعرض التعليم في العراق الى تدهور البنى التحتية وكثرة اعداد الطلاب في الصف الواحد أضافةً الى طرق التدريس التقليدية التي تتركز على اسلوب المحاضرة فحسب وعدم اعتماد الطرق الحديثة في التدريب التي تساهم في خلق إنسان مبدع يمتلك روح المبادرة والتحليل، لذلك لابد من تغيير واقع التعليم من طريقة التلقي وايداع المعلومات في ذاكرة الطالب ليستردها في الأمتحانات الى طريقة التركيز على تنمية انماط مختلفة من التفكير تساعد على تفتح المواهب والقدرات الخاصة وتحقيق الذات، ان تفجير الطاقات الذهنية لها أهمية كبيرة وضرورية في التنمية البشرية، وان اتباع أسلوب اللفظية في التعليم والابتعاد عن تطبيقاتهُ الحياتية تجعل من التعليم اداة غير فعالة في الحياة وأثره يكون مؤقتاً [1].

7-أما بالنسبة الى حجم التحدي الذي يواجهُ القطاع الصحي في العراق فهو كبير فالعراق ما يزال يعاني من مشاكل عديدة منها شحة المياه الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي فضلاً عن مشاكل تتعلق بتدني عدد الاسرة وعدد الاطباء لكل 1000شخص مقارنة بالمؤشرات الدولية ويعود ذلك الى تدني نسب الانفاق على الصحة بالمقارنة بتوصيات منظمة الصحة العالمية .لذلك فأن العراق بحاجة الى نظام صحي قادر على ان يؤمن الرعاية الصحية الاولية كمرتكز أساسي يضمن تقديم الخدمات لافراد في المجتمع وفقاً للمعايير الصحية العالمية

8- ومن التحديات التي تهدد حياة الناس وأمنهم هو الفقر، أن العراق السابح فوق بحيرات النفط الا انه من أكثر بلدان الخليج والبلدان العربية فقراً وبؤساً، تطوق أحزمة الفقر مدنه ووجوه أبنائه كالحة وأرضه عبارة عن أنقاض وخرائب، إذ أنتقل العراق من رابع أسوء دولة في العالم عام 2006الى ثاني أسوء دولة في العالم عام 2007من حيث عدم الاستقرار والفقر[2].

ففي العراق ما يزال حوالي ربع سكان العراق يعيشون في ظروف حرمان وفقر نتيجة للازمات والحروب وفقدان الأمن والأستقرار فضلاً عن تفاوت واسع في مستويات الدخول .لقد نفذ الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي مسحاً واسعاً عن الاحوال المعيشية في العراق ومن خلال هذا المسح تبين ان مستوى الحرمان قد بلغ (31.2%)وكانت أشد نسبة حرمان على مستوى ميدان البنى التحتية (58.2%)وميدان وضع الاسرة الأقتصادية (55.1%)في حين كانت نسبة حرمان السكن (20.1%)وميدان الصحة . (20.7%)ويتوجب الأمر النظر بشكل جدي نحو دخول الأفراد في تحقيق العدالة والتصدي لهذه الظاهرة [3].

الأستنتاجات والتوصيات

اولأ:الأستنتاجات

1-عدم صحة الفرضية التي تشير الى العلاقة مابين النمو الإقتصادي ودليل التنمية البشرية في العراق وذلك يعود الى عدم دقة البيانات وكفاءتها او ان التقديرات لهذه البيانات غير واقعية او قد يعود الى الأوضاع والظروف الأستثنائية التي يمر بها العراق .

2-ان عدم الأستقرار السياسي والأمني كان له أنعكاس سلبي على النمو الإقتصادي وبالتالي على التنمية البشرية في العراق، فالأنخفاضات الحاصلة في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال فترات الحروب التي خاضها العراق أدت الى فجوات قطع استمرار النمو الإقتصادي واثره على التنمية وبالتالي يفقد المجتمع المزايا المتحققة من الدفع الذاتي للنمو .

3-تدني التخصيصات الموجهة لقطاع التعليم وأنعكاس ذلك على العملية التعليمية وانخفاض معدلات القراءة والكتابة وتفاوت هذه النسب بين الحضر والريف وان أرتفاع معدل الامية يساهم في خفض قيمة دليل التنمية

4-تدني نسب الأنفاق على الصحة وبالتالي تدهور الوضع الصحي، ان معظم الأنفاق العام على الصحة يذهب الى المصروفات التشغيلية كالرواتب والاجور والصيانة ولاتؤخذ النفقات الاستثمارية وتلك المخصصة من الانفاق الصحي الحكومي لشراء الادوية الا نسبة منخفضة وبالتالي سيكون له انعكاس سلبي على إنتاجية النفقة الصحية ومن ثم على مؤشر التنمية البشرية في العراق.

---

1 - السامرائي ,هناء عبد الغفار,مستلزمات النهوض بالتعليم كمدخل رئيس للتنمية المُستدامة في العراق ,مجلة الحكمة ,بيت الحكمة ,السنة التاسعة ,العدد(42), 2006 ,ص65.

2 - كبة ,سلام ابراهيم عطوف ، "عراق التنمية البشرية المستدامة، الفقر والبطالة في العراق "، مركز كلكامش للدراسات والبحوث ، بحث منشور على الانترنيت بتاريخ 29/10/2008.

3 - محمد ,عمرو هشام,و نجم ,عبد الرحمن ,ظاهرة الفقر في العراق :الواقع والمعالجات (للمدة 1976-2006) المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية في كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ,السنة التاسعة ,العدد (28) ,2011.

5-تذبذب نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة اعتماد الاخير على قطاع النفط الذي بدوره يرتبط بالمغيرات الدولية .

ثانياً :التوصيات

1-تبني منهاج واسع للتخطيط والتمويل لعمليات التربية والتعليم والتدريب وتوجيه الأنفاق نحو تحسين نوعية التعليم من خلال توفير المكتبات داخل المدارس وانشاء مختبرات علمية للتوسع في المجالات المختبرية وإدخال الحاسبات لتعزيز تمكين الطلبة من الأفادة من فرص التنمية .

2-ان الحصول على التعليم ذي النوعية الجيدة يعد الركيزة الأساسية في تطوير قابليات الإنسان ويؤدي دوراً مهماً من تمكينهم في التنافس في عالم المعرفة ذات التغير السريع ، كما انه الطريق للوصول الى الرفاهية الأجتماعية والاستدامة الإقتصادية من خلال زيادة إنتاجية الايدي العاملة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى الصحة والتغذية ، ويزيد من الإمكانية التعليمية للأجيال القادمة.

3-لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وللدفع بعجلة النشاط الاقتصادي إلى مستويات متقدمة في المدى المتوسط والبعيد، فإنه لابد أن يكون النمو الاقتصادي المنشود مولداً لفرص العمل ويساهم في الحد من البطالة في أوساط القوى العاملة والتقليل من الاعتماد على العوائد النفطية للحد من أثار التقلبات السلبية على الأوضاع الاقتصادية ويتطلب الامر تفعيل مصادر النمو غير التقليدية وتعظيم المزايا التي تتمتع بها القطاعات الواعدة في الإقتصاد وتحرير السوق والعمل على دعم القطاع الخاص من أجل تحفيز النمو وتوليد فرص العمل .

4-يتطلب الأمر تصحيح التشوه الهيكلي في موازنات الصحة والأهتمام بزيادة النفقات الرأسمالية وخاصة المختبرات والأجهزة الطبية ، لرفع واقع المستوى الصحي الى مستوى يليق بالإنسان العراقي .

المصادر:

أولاً :الكتب

1-الحمش، منير،الاصلاح الاقتصادي بين اوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة و حق الشعوب في الحياة، ط1 ، دار الرضا للنشر، سوريا، 2003 .

2-الدعمة، ابراهيم مراد، التنمية البشرية (الإنسانية)بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر، عمان، 2008.

3-الراشدان، عبد الله زاهي، في اقتصاديات التعليم، ط 3 ،دار وائل للنشر، الاردن، 2008 .

4-العيسى ,نزار سعد الدين,و قطف ,ابراهيم سليمان ,الاقتصاد الكلي ,مبادئ وتطبيقات ,ط , 1دار حامد,عمان.2006 ,

5 - العنبكي، عبد الحسين، الاصلاح الإقتصادي في العراق، تنظير لجدوى انتقال نحو إقتصاد السوق، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، 2008.

6-القطيفي، عبد العزيز،النمو الاقتصادي، دار الكتب للطباعة و النشر، بغداد، 1999.

7-القاضي، عبد الحميد، مقدمة التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الجامعت المصرية، مصر، 1975 .

8-تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، تعريب و مراجعة محمود حسن حسين و محمود حامد، دار المريخ، الرياض، 2006 .

9-عبد الرحمن، اسماعيل ،وعريقات، حربي محمد،(مفاهيم و نظم اقتصادية)التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، ط 1 ،دار وائل للنشر، الاردن،. 2004 .

10-عجيمة، محمد عبد العزيز، و آخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق، النظريات –و استتراتيجيات –التمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007 .

11-هيرش، فريد، القيود الاجتماعية للنمو الاقتصادي، ترجمة رفيق جبور، دمشق، .1982,

ثانياً :الأطاريح الجامعية

1-العمراني، فرح بشير خليفة، العلاقة المتبادلة بين التنمية المُستدامة والبيئة، رسالة ماجستير كلية الادارة والإقتصاد، جامعة بغداد، 2006.

2-عبد السلام، عبد الناصر أحمد، هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج (العراق إنموذج) ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، كوبنهاكن، الدنمارك، 2009.

ثالثاً :البحوث والمجلات العلمية والتقارير

1-النجفي، سالم توفيق، بيئة الاقتصاد العراقي (أشتراكية السوق)مقاربة اقتصادية لما بعد الحصار، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الإقتصادية ط 1 ،بيت الحكمة ،بغداد،2002 .

2 -السامرائي، هناء عبد الغفار، مستلزمات النهوض بالتعليم كمدخل رئيس للتنمية المُستدامة في العراق، مجلة الحكمة، بيت الحكمة،,السنة التاسعة، العدد(42)، 2006.

3–الناصح، أحمد كامل ،واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية في كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،السنة التاسعة، العدد(28) ،2011.
4 -برنامج الامم المتحدة الانمائي، (2011)تقرير التنمية البشرية لعام 2011.
5- حمادي، اسماعيل عبيد، الاختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي التشخيص وسبل المعالجة ،رؤية في مستقبل الإقتصاد العراقي مركز العراق للدراسات، ط3 ،بغداد، 2007.
6–دوَاي، مهدي صالح، التنمية البشرية المُستدامة مفاهييم التكوين وأبعاد التمكين (العراق انموذجاً)، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة التاسعة، العدد (31) ،دار الكتب والوثائق ،بغداد، 2011.
7–علوان، ماري حمزة، سياسات الاستثمار في القطاع الصناعي الخاص، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2009.
8–كبة، سلام ابراهيم عطوف ، عراق التنمية البشرية المستدامة، الفقر والبطالة في العراق ، مركز كلكامش للدراسات والبحوث ، بحث منشور على الانترنيت بتاريخ 29/10/2008.
9-محمد، عمرو هشام ،و نجم, عبد الرحمن، ظاهرة الفقر في العراق :الواقع والمعالجات (للمدة -2006) 1976،المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية في كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، السنة التاسعة، العدد(28) 2011.
10-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية عام 2008، العراق، المطابع المركزية، ، 2009.
11-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خطة التنمية الوطنية . 2010-2014

رابعاً :المصادر الانكليزية

1-C.S Benson," Perspestives on the economics of education" , Houghton on miffin,Com , 1963 .
2-D.C.Rogers and H.S. Ruchlin ,Economics and education , New York , 1971.
3-United Nations Development Program (2003) ,Human Development Report 2003.
4-United Nations Development Program (1993) ,Human Development Report1993 .
5-United Nations Development Program (1992) ,Human Development Report1992 .
6-United Nations Development Program (1996) ,Human Development Report1996.

ملحق رقم (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1990-2010)مليون دينار لسنة اساس (1988=100)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)(1)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة(مليون دينار) (2)	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي%(3)
1990	55926.5	29711.1	57.817
1991	42451.6	10682	-64.04
1992	115108.4	14163.5	32.592
1993	321646.9	18453.6	30.289
1994	1658325.8	19164.9	3.854
1995	6695482.9	19571.2	2.120
1996	6500924.6	21728.1	11.020
1997	15093144.0	26342.7	21.237
1998	17125847.5	35525.0	34.857
1999	34464012.6	41771.1	17.58
2000	50213699.9	42358.6	1.40
2001	41314568.5	43335.1	2.305
2002	41022927.4	40344.9	-6.900

2003	29585788.6	26990.4	-33.100
2004	53235358.7	41607.8	54.2
2005	73533598.6	43438.8	4.4006
2006	95587954.8	47851.4	10.158
2007	111455813.4	48510.6	1.372
2008	157026061.6	51716.6	6.608
2009	130642187.0	54720.8	5.808
2010	158521511.5	57925.9	5.857

المصدر -:الحقل (2) (1)وزارة التخطيط و التعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية،المجموعة الإحصائية السنوية (2011-2010).

ملحق رقم (2)

قيم دليل التنمية البشرية في العراق للمدة (1990-2010)

السنة	قيمة الدليل
1990	0.751
1991	0.582
1992	0.589
1993	0.589
1994	0.614
1995	0.617
1996	0.599
1997	0.531
1998	0.538
1999	0.586
2000	0.538
2001	0.530
2002	0.520
2003	0.524
2004	0.521
2005	0.552
2006	0.515
2007	0.512
2008	0.512
2009	0.565
2010	0.567

المصدر :السنوات (1990-2000) United Nations Development Program (1990,1991,1992,1993,1994,1995,1996,1997,1998,1999,2000) . Human Development Report, New York .

السنوات (2001-2010) تنبؤات وفقاً للبرنامج الأحصائي . (Spss)

……..

……

……